إنتاجية العامل عنصر حاكم فى المنظومة الصناعية

د. نادر رياض

إن إنتاجية العامل تعبير كثيرا ما تداولناه صغارا دون أن ندرك معناه الحقيقى وأثره الدافع على المنظومة الصناعية من طرفى المعادلة الاقتصادية على جانبيها الإيجابى وعكس ذلك السلبى.

والتعريف الحرفى للإنتاجية بمفهومها الدراسى هو أنه إنتاج المؤسسة مقسوم على عدد العاملين فيها، فيسمى ذلك بإنتاجية الفرد أو العامل، إلا أن الممارس الصناعى يتعرض لتفاصيل هذا التعريف بعمق أكبر فيتساءل :إنتاجية العامل لا يمكن النظر إليها دون النظر فى أدوات الإنتاج ووسائله، وعما إذا كانت يدوية أم آلية؟ كيف ويتم تداول نقل الخامات والأدوات؟ وهل يتم ذلك فرديا أم إنتاج بالجملة؟ وماذا عن معيار الجودة وكيفية خصم الإنتاج المعيب من الإنتاج السليم، أيكون ذلك بالمعيار الكمى العددى أم بمقياس التكلفة وإهدار الوقت والخامات وأيضا تكلفة إهدار السمعة؟!

نتوقف عند هذا الحد لنأخذ معيارا أشمل دون إسقاط إنتاجية المعامل من حساباتنا ألا وهو المعيار الاقتصادى الفنى للمؤسسة، وهو بمعايير تأخذ به أغلبية المؤسسات الصناعية التى تتعامل بمعايير الإدارة الحديثة سريعة الوقع، فأداة أى مؤسسة لابد أن تراجع هذه المعايير ليس فقط سنوي ولا ربع سنوى وانما شهري حتى تستطيع أن تحسن من أداء المؤسسة، وذلك بتقريب المسافة بين الفعل ورد الفعل، أى الخطأ الذى يقع والإجراء التصحيحى لهذا الخطأ، وقد يخرج منه إجراء مانع لتكرار هذا الخطأ ما لزم ذلك.

أما تلك المؤشرات الأساسية فتتنوع بين بعض أو كل مما يلى:-

الإنتاجية الكلية - إنتاجية العامل عن الفترة ذاتها - إنتاجية الجنيه/ أجر أو الجنيه/ دخل عن الفترة ذاتها - الفائض المحقق الكلى (الأرباح) - الفائض المحقق عن الفرد عدديا - معدل دوران المخزون عن الفترة ذاتها - معدل دوران رأسمال العامل عن الفترة ذاتها.

ولما كان الهدف الأسمى لكل مؤسسة صناعية فإنما هو تعظيم العائد و الارتقاء بمستوى العامل، وذلك بزيادة دخله ورفع مستواه الفنى وذلك داخل الإطار الذى لا يحدث فيه إسراف فى التوظيف عددا أو المبالغة دخلا بما يصل بها خارج الحدود المأمونة.

بمعنى أن واجب المؤسسة الواعدة هو أن تحرص على رأسمال العامل وتنميته وتزيد من مهاراته وتعلى من درجة رضائه المادى والمعنوى دون أن تغفل أن تمويل ذلك سيخرج من عباءة زيادة إنتاجية الفرد.

فإذا كنا نعلم - كمديرين وقادة للمنظومة الصناعية، كل داخل مؤسسته الصناعية - أن طموحات العامل تحدو به أن يتوقع زيادة الدخل كل عام، وكانت الإدارة تعلم أنه فى الحفاظ على تلك العمالة عالية التدريب والتقنية ضمان لاستمرار نجاح المؤسسة وتثبيت لأقدامها فى السوق ومدعاة لزيادة نصيبها التسويقى، فماذا هى فاعلة للحفاظ على تلك العمالة دون الإخلال بمعادلة الاحتفاظ بعناصر التكلفة داخل حدودها المقبولة، ومن أين تأتى بالزيادة المستمرة فى الدخل لتقابل طموحات العاملين... الإجابة عن ذلك تكمن فى زيادة إنتاجية الفرد... وهذا لن يتأتى إلا باقتناء واستحداث وسائل إنتاجية حديثة تعطى إنتاجا كميا آليا يديره العامل الفنى محور حديثنا هذا.

واجب المؤسسة الواعدة هو أن تحرص على رأسمال العامل وتنميته وتزيد من مهاراته وتعلى من درجة رضائه المادى والمعنوى

على سبيل المثال فى مجال المناولة فإن أدوات المناولة الحديثة من روافع وأوناش وسيور ناقلة للحركة تحمل الإنتاج فيما قبل وبعد كل عملية إنتاجية هى من الأمور التى من شأنها رفع إنتاجية الفرد وتحجيم زيادة العمالة غير المطلوبة والتى قد توظف كعمال درجة ثانية أو ثالثة من شيالين وعتالين وعمال نقل ومناولة.

أما من ناحية رفع القدرة الإنتاجية باستعمال درجة أعلى من الميكنة الأوتوماتيكية فهو الوجه الآخر من الصورة المثلى لزيادة الإنتاج وانتظام وقع العمل، ألا وهو تحويل المكابس إلى مكابس آلية والمخارط إلى مخارط آلية وتحويل عمليات اللحام إلى منظومة تحكمها مكونات مرحلية أو كاملة من روبوت اللحام الذى يستعمل درجة أعلى من الذكاء والتحكم الأصطناعى المأمون، فى إطار هذا أو ذاك سيقتضى الأمر الرفع التدريجى من مهارات العمالة الفنية لتستطيع التحكم والتخطيط والبرمجة لهذه المعدات الحديثة، وبالتالى يصبح العامل الفنى مع استكمال مهاراته مؤهلا ومستحقا لزيادة الدخل عاما بعد عام وتمويل ذلك من وعاء زيادة الإنتاجية للفرد.

بقى أن نشير إلى أمر له ضرورته وهو يجب الا يغيب على أحد منا أن المؤسسة الصناعية عليها أن تختار بين إستراتيجيتين أساسيتين: إما العمل اليدوى بإنتاجيته المحدودة وتدنى أجره واختيار الطريق لزيادة الإنتاج بزيادة العمالة وتكرارية نفس الأدوات، مما ينتهى الإنتاج دون زيادة فى الإنتاجية باعتبار ان زيادة عدد الأفراد تأكل الفارق من زيادة الإنتاج. أو تبنى الإستراتيجية الأخرى المتمثلة فى الاقتناء التدريجى والمتواصل للتكنولوجيا ووسائل إنتاج أرقى فى كل مرحلة بهدف زيادة الإنتاجية ورفع المستوى الفنى للعاملين ليتمشى معها تدريجيا وبذلك ترتقى المؤسسة بمقياس الزيادة الإنتاجية والذى سيرفع مع كل مرحلة المؤشرات الأخرى من زيادة الإنتاج - رفع إنتاجية الجنيه/ أجر أو الجنيه - دخل زيادة دورات رأسمال العامل خلال العام - دخل زيادة دوران المخزون السلعى من الخامات والمنتجات خلال العام - زيادة إنتاجية الفرد - إيجاد فائض لتمويل البحوث والتطوير وايجاد منتجات جديدة ووسائل تسويقية مستحدثة، بما يرفع من النصيب التسويقى للمؤسسة بين منافسيها العاملين فى نفس حزمة المنتجات.

مما سبق فإنه يمكن تلخيص أن منظومة نجاح المؤسسة الصناعية يبدأ من العمل على زيادة إنتاجية الفرد بكل ما يحويها هذا المفهوم من مدخلات ومخرجات اقتصادية وفنية.

جريدة الاهرام (الصفحة ١٠) ٢٠١٠/٨/٣١